إلتزام المرأة العربيّة عمومًا واللبنانيّة خصوصًا بعمليّة تحرّك المجتمع العربيّ

الدكتورة دنيا حشيمه بو خليل*

يندرج هذا العنوان في سياق موضوع علم اجتماع التغير، أي بتعبير آخر، العلم الذي يضع أسسًا للتحرّك الاجتماعيّ الناتج من تفاعل الإنسان عامّةً مع المتغيّرات الدائمة، التي كانت موضوع اهتمام المفكّر الكبير فريدريك إنجلز F. Engels الذي قال: «تكمن الحياة، بالدرجة الأولى، في كون الكائن الحيّ يظلّ ذاته في كلّ لحظة من وجوده، ولكنّه في الوقت عينه يتغيّر إلى كائن آخر». هذه الحركة وتلك الطاقة الدافعة جعلتا عالم الاجتماع المعاصر جورج بالانديه G. Balandier يقول في كتابه اتّجاه وقوّة *Sens et puissance*: «إنّها المرّة الأولى التي نشهد فيها توافق المجتمعات الإنسانيّة على إظهار الطابع الديناميكيّ في الروابط التي تكوّنها، والعلاقات التي تجمعها، وذلك في إطار التطوّر التاريخيّ الواحد»(١).

فإذا حاولنا تحديد التغير أو التحرّك الاجتماعيّ، وجدنا أنفسنا أمام ظاهرة جماعيّة، حيث تبلور تحرّكات هيكليّة أو بنيويّة تحت لواء تعديل التنظيم القائم بمجمله وفي إطار تطابق التسلسل الزمنيّ، إذ يقاس التغير

(*) أستاذة جامعيّة. ومقالها هذا فصل من أطروحة دكتورا في العلوم الاجتماعيّة من الجامعة اللبنانيّة بعنوان: المرأة اللبنانيّة بين الواقع والمرتجى.

(١) Georges Balandier, *Sens et puissance*, P.U.F., Paris, 1971, p. 75.

أو التحرّك الاجتماعيّ بالنسبة إلى وضعيّة مرجعيّة سابقة. من هنا نولي بعض الثوابت أهمّيّةً بالغة، فنستبعد كلّ تحرّك عابر وسريع الزوال. ونتوقّف على مثلّث يخضع لدعائم ثلاث:

- درجة التنمية الاقتصاديّة،
- درجة التوازن الديموغرافيّ والانتماءات الجماعيّة،
- درجة التطوّر الثقافيّ.

وإذ نتوقّف على الدعامة الأولى المتعلّقة بالنموّ الاقتصاديّ، نذكر أنّ عبارة «تنمية» تدخل في نطاق المعاني الإيجابيّة البنّاءة الرامية إلى زيادة الثروة البشريّة والماديّة بناء على أساسين:

- التخطيط الإستراتيجيّ،
- تخطيط التنمية النوعيّ.

فإذا تناولنا أوّلًا التخطيط الإستراتيجيّ، نجد أنّه يوضع من أجل التغيير، إذ إنّ البيئة، ميدان التحرّك، تتغيّر باستمرار. لهذا يمكن توقّع بعض نواحي المستقبل والعمل عليها حاليًّا. ويمثّل ذلك نوعًا من أنواع الرؤية والقيادة اللتين تعالجان أسئلة حيويّة منها:

ما هو نوع العمل والتحرّك المميّز الذي نقوم به؟

ما هو غرضنا والأهداف التي نريد إنجازها؟ ما هو الحلم الذي يراودنا؟ وهل يجب أن نبدأ بخطوات أُخَر؟ فبالإجابة عن هذه الأسئلة نتوقّع أن يكون لدينا مجموعة من احتمالات المستقبل.

من ناحية أخرى، يوضع التخطيط الإستراتيجيّ من أجل اختيار الافتراضات بشأن البيئة ميدان التحرّك وتدقيقها، بحيث يصحّ الحكم على الاحتياجات ويبرّر تنفيذ المشاريع. ويوضع التخطيط الإستراتيجيّ أيضًا من أجل تحديد الهدف الأساسيّ المتمثّل بالأولويّات، وذلك من خلال التحديد الكمّيّ في ما يتعلّق بالغايات والأهداف، ويلي ذلك تحديد الأولويّات على مستوى البرامج وتخصيص الموارد.

أمّا تخطيط التنمية النوعيّ Gender، فهو يركّز على أن تهدف أيّة خطّة لبرنامج أو مشروع إلى تحقيق المساواة في الفُرَص، وإزالة الفروق القائمة على أساس النوع.

من جهة ثانية، يُستحسَن أن تشارك النساء في المشروع بجميع مراحله، بدءًا من إعداد الخطّة، إلى التطبيق، وانتهاءً بمرحلة تقييم المشروع، وذلك على المستوى الإيجابيّ، بحيث تعكس أهداف المشروع الاهتمام بقضايا المرأة، والرغبة في تحسين وضعها قياسًا على الرجل توخّيًا لتحقيق التوازن العامّ.

سوف نحاول الانتقال من الفكرة إلى التطبيق، بعرض سبل مشاركة المرأة العربيّة في التنمية تحقيقًا للمرتجى الاقتصاديّ، وهو موضوع نموذجيّ نتطرّق إليه كما يلي:

١ - عمل المرأة مسؤوليّة قوميّة

١ - ١ - دور المرأة في مجال الاقتصاد القوميّ

نقل الدكتور أسعد علي عن الأب ميشال آلّار Allard المستشرق اليسوعيّ قوله: «إنّ الظروف اليوم في مجتمعنا أهمّيا الظروف الاقتصاديّة. فإذًا، أنا أعتقد أنّ دور المرأة اليوم دور اقتصاديّ، وحرّيّة المرأة اليوم حرّيّة اقتصاديّة»[٢].

ولمزيد من توضيح معاني الألفاظ، لا بدّ من أن نميّز بين الاقتصاد العلميّ والاقتصاد القوميّ: «الاقتصاد العلميّ لا قوميّة له. إنّه مجموعة من الأرقام والقوانين. هو علم. ونحن نعرف أنّ العلم يبحث عن أقرب الطرق إلى الكسب وعن أكفلها أيضًا وأنجحها، مهما كان لون هذه الطرق، وأشكال الكسب المطلوب.

«لكنّ المواد الأوّليّة التي هي موضوع الاقتصاد العلميّ، كالأرض

---

(٢) أسعد علي، المرأة في القواعد، مكتبة مكّاوي، بيروت ١٩٧٥، ص ١٥.

والمال والسلع ترتبط بالإنسان ارتباطًا وثيقًا، هو أكثر من كمّ. إنّه ارتباط كيفيّ أي ارتباط روحيّ. من هنا طابعه القوميّ الذي هو أيضًا طابع إنسانيّ... الاقتصاد العلميّ هو في متناول كلّ الشعوب. ولكنّ الاقتصاد القوميّ هو في حوزة شعب واحد، ولا معنى لأرض الوطن بدون الاقتصاد القومي»[٣].

إنطلاقًا من الحقيقة العلميّة هذه، تتوقّف على الفعل البديهيّ والأوّليّ في أيّ اقتصاد، ألا وهو الإفادة من الطاقات البشريّة المتوفّرة. فقد جاء في التقرير السنويّ لبرنامج الأمم المتّحدة للإنماء لسنة ١٩٩٣ أنّ «نحو ٩٠٪ من سكّان العالم لا يتحكّمون بمصيرهم وأنّ الأقلّيات العرقيّة والفقراء وسكّان المناطق الريفيّة والنساء والمعاقين، ليسوا قادرين غالبًا على الوصول إلى البيئات النقابيّة والقضائيّة والأجهزة الحكوميّة ليتمكّنوا من كسب قُوْتِهم، أو توفير الرعاية الصحّيّة والخدمات التعليميّة لهم»، ولاحظ «أنّ الحقيقة السائدة بين المجتمعات هي الاستبعاد وليس الدمج». فاللافت في هذا التقرير أنّ تصنيف المرأة على أنّها فئة متدنّية، هو برهان على تجاهل دورها في عمليّة الإنتاج القوميّ[٤].

١ - ٢ - مدى مسؤوليّة المرأة في المساهمة في عمليّة الإنتاج القوميّ

الإنتاج القوميّ هو «مجموع الأموال التي تتأتّى من استعمال الأمّة لرأس المال الوطنيّ وللثروة الوطنيّة. ويتمّ تقدير الإنتاج القوميّ في فترة زمنيّة معيّنة هي السنة... ويشمل الإنتاج في هذا المفهوم، بالإضافة إلى القِيَم الفائضة التي تنتجها المشاريع المختلفة في داخل البلاد، الخدمات التي يقدّمها الخَدَم في العائلات (أي ربّة المنزل في حال عدم وجود الخدم) والخدمات المختلفة التي تقدّمها الإدارات العامّة، أي التي يقدّمها

---

(٣) كمال يوسف الحاج، لبنان في اللهب، هل يحترق؟...، حمّانا (لبنان)، ٢٨ آب ١٩٦٩.

(٤) «التقرير السنويّ لبرنامج الأمم المتّحدة للإنماء: ٩٠ في المئة من سكّان العالم عاجزون عن التحكّم بمصيرهم»، جريدة النهار، بيروت، ٢٠/٥/١٩٩٣.

الموظّفون في هذه الإدارات»[٥]. تشكّل المرأة طاقة إنتاجيّة بشريّة من الضروريّ تشغيلها، وذلك من خلال تحجيم مستوى البطالة لديها. فالإفادة الكاملة من هذه الطاقات يمكن أن ترفع الناتج القوميّ ومستوى معيشة المواطنين.

لقد أصبحت فكرة كون المرأة عنصرًا أساسيًّا في عمليّة التنمية مقبولة، ولا يكون وجودها مجديًا إلّا إذا انخرطت في ميدان العمل مثل الرجل. لا تتكلّم على مساواة بين الجنسين، بل على ضرورة عدم التميز الاجتماعيّ الذي يظهر بمظاهر العقلانيّة الاقتصاديّة. إنّ تثبيت الجهود الناتج من التميز الاجتماعيّ أو من اللاعقلانيّة الاقتصاديّة، لا يدخل في أغراض مخطّطي التربية وحسب، بل إنّ عمليّة جعل النساء أكثر قدرة على المشاركة الفعّالة في عمليّة التنمية، بدون اعتبارهنّ مجموعة هامشيّة، تتطلّب تحقيق توازن غاية في الدقّة، وتشكّل مأزقًا إنمائيًّا، إذ نجد أنفسنا أمام احتمالَيْن:

أوّلًا: كيف يُتوقّع للنساء برامج منتجة ومركّزة ضمن مخطّط من شأنه تأمين إدماجهنّ من ناحية.

ثانيًا: كيف التوصّل إلى تنسيق البرامج الشاملة للإناث والذكور معًا من ناحية أخرى.

لا شكّ في أنّ المشكلة المطروحة هي ذات طابع تقنيّ وتحليليّ technique et analytique يستوجب حلّها تفكّك وحدة الأقدار الإنسانيّة المتماسكة، تلك الوحدة المتمثّلة بتلازم المسار الأنثويّ بالمسار الذكوريّ المهيمن في المجتمعات التقليديّة.

---

(٥) عزمي رجب، مبادئ الاقتصاد السياسيّ، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٤، ص ٢٧ و٣٥.

٢ - إقتراح عرض بعض العوامل المهمّة التي توجّه وضع المرأة اللبنانيّة في الحياة الاقتصاديّة

٢ - ١ - عامل المتغيّر البشريّ

أ - عنصر اللاتوازن بين عرض قوّة النساء التعليميّة وفعل الطلب التوظيفيّ: تجدر الإشارة إلى أنّ بِنَى النساء المقبولة تختلف باختلاف الأنظمة والتقاليد والأعراف العائليّة. لذا فإنّ بعض المجموعات النسائيّة ما دامت تشغل المكان المميّز في البيكليّة المهنيّة لبلد معيّن، في حين أنّ مجموعات أُخَر توازيها علمًا وتربية لا تحظى بالمراكز ذاتها.

ب - عنصر سنّ الزواج: من الثوابت العلميّة اليوم أنّ كلّ مجموعة تشهد علاقة إيجابيّة بين الزواج المتأخّر والمستوى العالي من التعليم، لكنّ صحّة هذه الفرضيّة، تبقى مشروطة بالبلد والأعراف والجماعات المختلفة.

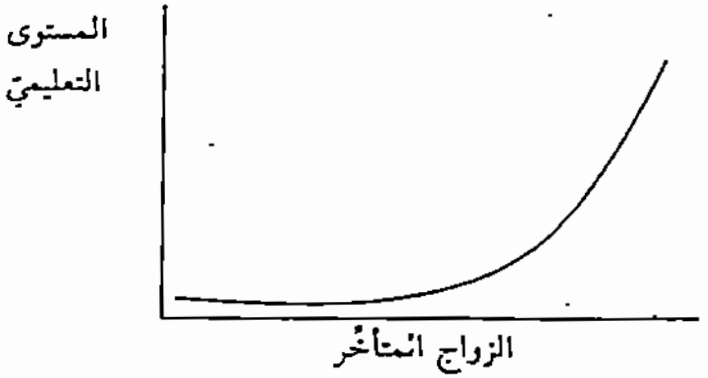

إنّ تزامن حدوث زواج متأخّر ومستوى ثقافيّ عالٍ لا يعني بالتأكيد تحسين نوعيّة حياة النساء المشاركات في عمليّة الإنتاج القوميّ. ذلك أنّ الأسباب الموجبة لفعل الزواج المتأخّر، لا تكمن دائمًا في ميزات فرديّة وشخصيّة، إذْ غالبًا ما تحصل نتيجة ضغوط اقتصاديّة.

ج - عنصر الاستقلاليّة الاقتصاديّة: إنّ مبادئ المجموعة البشريّة الخاصّة المتعلّقة بنوع المسؤوليّات، ودرجة الاستقلاليّة الممنوحة للأزواج الفتيّة،

يشكّلان العنصرين الأساسيّين اللذين يحدّدان مدى فعاليّة برامج التنشئة المهنيّة، من حيث تزامنها مع فترة الازدهار النفسيّ والجسديّ.

لقد درجت المجموعات البشريّة عامّة، على التقدّم في إطار الاستقلاليّة الاقتصاديّة مع اتّساع فترة (مدّة) الزواج. لذا، فإنّ عدد السيّدات المتزوّجات اللواتي يمارسن نشاطات مستقلّة يرتفع كلّما ازدادت مدّة زواجهنّ.

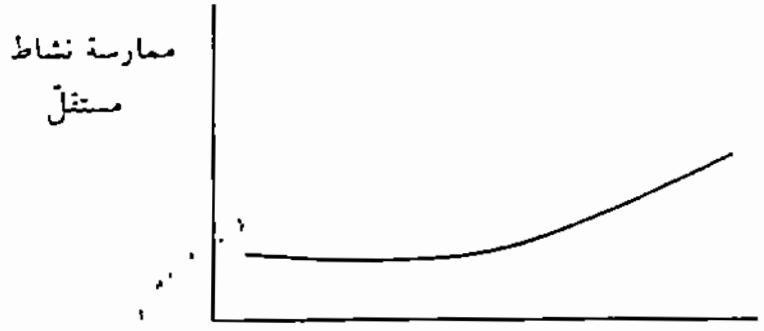

٢ - ٢ - ظاهرة دورات الحياة العائليّة

تطرح علينا فرضيّة سنّ الزواج مشروع دورة حياتيّة واضحة المعالم، حيث أكثريّة النساء الحديثات الزواج، يمضين السنوات الخمس أو العشر الأُوَل من حياتهنّ الزوجيّة، في وحدات منزليّة متساوية كنموذج العائلة الواسعة. تلك المرحلة تشمل جميع النساء الشابّات اللواتي يعشن مرحلة التأقلم الاجتماعيّ المشترك، إذ يكون التأثير شاملًا بدءًا بممارسات تحديد النسل، وحتّى المِهَن النسائيّة المقبولة... هنا تتعلّم النساء أسلوب حياة خاصّ. وقد نتوخّى مستقبلًا تشكيل نماذج أسريّة من نوع عائلات ذات نمط نوويّ بحيث تكون العلاقة الثلاثيّة بين الزوج والزوجة والولد كاملة وبديهيّة، ومن نوع عائلات تديرها امرأة. من هنا تظهر ضرورة منحها حقّها في التنظيم النقابيّ، وتمثيلها في مجلس قيادة الاتّحاد العمّاليّ العامّ. تلك العوامل من شأنها مساعدة المرأة على تخطّي المشكلة الأزليّة

الكامنة في تفاقم الجوع والفقر والأمّيّة والأمومة المبكرة.

٢ - ٣ - مشاريع التنمية الممكنة لتوظيف اليد العاملة النسائيّة

إنّ مشاركة المرأة العربيّة في التنمية، تفترض تطوير الأطر اللازمة لاستيعاب ما أمكن من مواهبها، بدءًا بتحديد مجالات اقتصاديّة تمنحها أفضليّة تنافسيّة، وتدفع بها على طريق التقدّم السريع.

لكن، ما هي شروط النجاح؟ وما هي النشاطات الخدماتيّة الممكنة لتحقيق هذه الغاية؟

أ - الشروط: أوّل شرط للنجاح هو رفض التصرّف العدائيّ الموجّه إلى المرأة. «لقد انتقدت السيّدة هيلاري كلينتون وأد البنات، والإجهاض الإجباريّ بأجنّة إناث، وأحيانًا قتل الزوجات غير المنتجات، وهي ممارسات لا تزال تسجّل في عدد من الدول الأفريقيّة والآسيويّة... لم يعد من المقبول أن تباع نساء وبنات للعمل في الدعارة، وأن تغتصب آلاف من النساء كتكتيك حرب أو لأنّهنّ من مغانمها... كما أنّ للمرأة حقوقًا جنسيّةً تؤيّدها بقوّة»[٦]. لقد ذكرنا هذا الحدث لأنّ صرخة المرأة في المطلق هي واحدة، لكن مع فرق بسيط يجعل وضع المرأة العربيّة واللبنانيّة إجمالًا أحسن حالًا. وتظلّ الصفة الأهمّ التي يجب أن تتحلّى بها هي أن تربح وأن تتمتّع بشروط النجاح التالية:

أوّلًا: قيام المرأة بمجهود شخصيّ متواصل تشعر على أثره بأنّها في حالة دائمة من الاستعداد للقيام بعمل جديد ومُجدٍ، تمشّيًا مع قدراتها الشخصيّة.

ثانيًا: الإلمام بالوضع الماليّ العامّ، ممّا يفرض عليها متابعة تطوّر قيمة صرف نقدها الوطنيّ. يذكّرنا هذا الشرط بقول للعالم الكبير أينشتاين الذي توقّع وجود قنابل ثلاث تهدّد العالم ألا وهي، القنبلة السكّانيّة، الفقر، والمال. لقد صحّت تلك التنبّؤات، إذ نتابع اليوم باهتمام الأرقام

---

(٦) هيلاري كلينتون، «انتهاك حقوق النساء»، النهار، ١٩٩٥/٩/٦.

والنّسب العالميّة الصادرة عن ممثّلي البلدان السبعة الأغنى في العالم، والتي تؤكّد أنّ: «البطالة في العالم تطال اليوم ٣٠٪ من مجموع اليد العاملة المنتجة، أي ما يوازي ٨٤٠ مليون شخص»[٧]. هكذا تكون المشكلة الأولى في العالم هي تلك المتعلّقة بسوق التوظيف وخلق فرص العمل؛ وكما أنّ سوق النقد العربيّ هو جزء من حركة النقد العالميّة فهو يتأثّر بها ويفرض على المستهلك العديد من القيود. ويبقى المصروف الإلزاميّ اليوميّ في عهدة المرأة الأمّ والزوجة المسؤولة في الميادين كافّة عن حسن تنظيم المدخول الماليّ المحدَّد والمحدود وتوظيفه.

ثالثًا: الإلمام بالمتأثّرات الاقتصاديّة المناطقيّة، والعمل على معايشتها في إطار البيئة الريفيّة كما في إطار البيئة المدينيّة.

ب - النشاطات المقترحة من أجل إدماج نساء القرى العربيّة في التنمية:

ظهرت بوادر طُرق التغيير المختصّة بالمرأة في المجتمعات الريفيّة لمّا بدأ عمل المرأة المنزليّ يحظى بتقدير اجتماعيّ منذ بداية السبعينات، إذ اندرج وقت العمل ومعدّلاته في سياق المحاسبة، كما أنّ طرق الإنتاج والمراقبة وتوزيع الناتج أخذت تخضع للتحليل.

غالبًا ما نلاحظ أنّ عمل النساء في المنزل، وفي الحقل، وخاصّة وقت الحصاد، يشكّلان نسبيًّا القسم الأهمّ من عمل المجتمع المنتج، كما تُعتبر عمليّة الأنسال البيولوجيّة، التي تقوم بها المرأة بمعزل عن العمل الجنسيّ، ناتجًا اجتماعيًّا متخصّصًا ذا منفعةٍ بنّاءة.

يبقى الجدل قائمًا في الطريقة التي يتقاسم بها الرجال والنساء التقديمات المشتركة في المجتمع الواحد. هكذا، غالبًا ما يكون النموذج الأمثل للسيطرة الذكوريّة مطبَّقًا على النساء اللواتي يتقاسمن مع الجنس الآخر عالَمًا تقليديًّا يكرّس دونيّة المرأة، ممّا يجعلها ترضى بسيطرة الرجل، فنشهد نظامًا اجتماعيًّا مبنيًّا على الاختلاف بين الجنسين. فهل

---

(٧) ورد هذا النبأ عبر شبكة الأنباء العالميّة تحت عنوان: «توصيات البلدان السبعة الأغنى في العالم»، بتاريخ ١٥/٣/١٩٩٤.

يكمن التوجيه التنمويّ الصحيح في رفض الترانبيّة والسيطرة الذكوريّة؟ نقترح حلًا ينطلق من معرفة مجالات الغموض والفروقات في التعبير الأساسيّ، التي تكون فيها الاتّفاقات أو طرق التغيير ممكنة، بحيث تتوضّح نقاط الضعف، فتوضع على أساسها وتُنفَّذ مشاريعُ أعمال قرويّة قائمة على التعاون والتكامل بين الجنسين، والاعتراف المتبادل بذاتيّة كلّ منهما.

هذا، ويكمن السبب الأهمّ لمشاركة المرأة في سوق العمل وسوق الإنتاج إلى جانب الرجل، في كون حياة الغالبيّة العظمى من الأُسر مهدّدة بتفاقم الأزمة المعيشيّة. أمّا عن تنظيم العمل في الريف فنقترحه بحسب البرنامج التالي:

ميادين العمل المقترح	مكان العمل المقترح	عوامل الاشتراك
▫ صناعات متعدّدة: خياطة، تطريز، شغل صوف وشغل صنّارة، صنع السلال، صنع المخلّلات، تجفيف الثمار وحفظها، صنع ملابس ولعب للأطفال، تربية النحل وجني العسل، حياكة البسط والسجاد. ▫ زراعة متجدّدة، وذلك بتدريب النساء العاملات في المزارع والحقول على الأعمال التقنيّة الحديثة وطرق تشغيل الآلات واستعمال الأسمدة والأدوية. أهمّيّة إشراف الدولة: تسليفات، دعم ماليّ، وضع روزنامة زراعيّة. ▫ دروس في الإسعاف الأوّليّ والتدبير المنزليّ. ▫ مشاغل جديدة، منظّمات، تعاونيّات لتأمين العمل وتسويقه.	المنزل أو مركز التنظيمات أو خارج المنزل.	الفائدة الماليّة أو مَهْرب من الجوّ الاجتماعيّ الضيّق، وخلق أهداف وعلاقات جديدة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ سويسرا قد تمكّنت من تأمين عمل للنساء في القرى والجبال، وذلك في حقل صناعة الساعات والآلات والأدوات الكبربائيّة.

ج - النشاطات المقترحة من أجل إدماج نساء المدن العربيّة في التنمية: تتمتّع المرأة المثقّفة العربيّة عمومًا، واللبنانيّة خصوصًا، بمواصفات علميّة تجعلنا نؤكّد أنّ دورها الاقتصاديّ سيكون مَعْرفيًّا، أي إنّه سيرتكز خصوصًا على صناعات خدماتيّة، تشترط بدًا عاملة ماهرة ومستوى عال من المعرفة والثقافة العلميّة للتكامل مع محيطها والعالم الخارجيّ.

نودّ في هذا السياق أن نركّز على فكرة التعادل والمحايدة في المجتمعات الصناعيّة l'idéologie du neutre.

نشهد اليوم إعادة نظر نافذة على مستوى القِيَم العلميّة والتكنولوجيّة، انطلاقًا من طرح الانقسام القائم بين الطبيعة الأنثويّة والثقافة الذكوريّة. وهنا لا بدّ من ذكر ما أورده هربرت ماركوز في شأن «محاولة التعالي فوق الطبيعة وإدخال المرأة في عمليّة الثقافة بفضل التكنولوجيا. إنّها عمليّة دمج ثقافيّة تجمع بين نموذجَيْن ممكنَيْن من العلاقة بالحقيقة: النمط التكنولوجيّ الذكوريّ، والنمط الجماليّ الأنثويّ الممثّل بجهد دؤوب لتحقيق المُثُل بلغة الأشكال»[٨].

إنّ هذا التركيب يكمّل المثال الجماليّ والخياليّ بالمعرفة التكنولوجيّة التي تفسح في المجال لتحقيق الأحلام الجماليّة. هكذا يصبح التطوّر التكنولوجيّ واسطةً لتحرير النساء من الأعمال المنزليّة ولتحديد الولادات من جهة، وإدراك المستويات التي وصلت إليها المرأة والتي يمكن تصوّرها في عمليّة المعالجة البيولوجيّة من جهة أخرى. إنّ هذه العمليّة تجعلنا نتجاهل الفوارق الجنسيّة حيث تضمحلّ فكرة الأنوثة المقيَّدة بالقدر البيولوجيّ.

---

(٨) هربرت ماركوز، الإنسان ذو البعد الواحد، مانشستر، ١٩٦٤.

إنّ الدراسات المتعلّقة بالشعور بالهويّة الجنسيّة تُبرز مدى أهمّيّة البيئة في عمليّة تحصيل هويّة الجنس البشريّ، وذلك خلافًا لما بشّرت به الأبحاث المتعلّقة بالحتميّة الطبيعيّة. فالمجتمعات الصناعيّة المتطوّرة تشهد اليوم تغيّرًا في مفهوم الأمومة، حيث إنّ المرأة تضع في صلب اهتماماتها حياتَها العاطفيّة والمهنيّة على حساب أولادها، وهذا ما يبرّر التحوّل الجاري على مستوى وظائف المرأة الفيزيولوجيّة، وتحجّر دورها التقليديّ لمصلحة تبادل وظائف الأمومة والأبوّة.

إنّ الفوارق القديمة القائمة على المرأة الأنثى Femme féminine والرجل القويّ Homme viril، قد حلّ محلّها التشابه بين الجنسين وتراجُع الشهوة أو الرغبة في الآخر على حساب النرجسيّة. فيحلّ الحنين إلى الآخر الشبيه مكانَ الشغف بالآخر المتمِّم في عمليّة تكوين ظاهرة الخنثى l'androgynie المرتكزة على بلورة الازدواجيّة الجنسيّة bisexualité في كلّ فرد.

تلك التغيّرات جعلت بعض المفكّرين التقليديّين يتكلّمون على انهزام الأبوّة انهزامًا أخلاقيًّا وتاريخيًّا، يؤدّي إلى تحوّل ثقافيّ لا يخرّب توزيع السلطة بين الرجال والنساء فحسب، بل يعيد النظر في طبيعة كلٍّ منهما. إنّ الانطلاق من فكرة الازدواجيّة الجنسيّة شرطًا أصليًّا للكائن البشريّ، يجعل المؤهّلات التربويّة والاجتماعيّة تلبسه صورة الإنسان الخنثويّ androgyne الذي يملك الصفات الإيجابيّة للجنسين في عمليّة تحرّريّة ضمن تركيبة موجّهة إلى الكفاية الذاتيّة، ممّا يخلق تصوّرات جديدة لإنجازات شخصيّة واجتماعيّة واقتصاديّة.

مقترحات مستقبليّة

نقترح في ما يلي المؤهّلات اللازمة لدخول المرأة السباق الاقتصاديّ بثقة:

أوّلًا: التربية والتعليم: حيث تدخل المرأة الكفوءة في أساس إعادة

تنظيم مختلف مراحل التعليم لتحديثه وجعله أكثر فاعليّة وشمولًا، فضلًا عن تحديد أولويّات التعليم الجامعيّ وأهدافه لتحسينه نوعيًّا، وإعطائه بعدًا عمليًّا واقتصاديًّا.

- في هذا السياق ثمّة فكرة لإنشاء «قرية تقانة (تكنولوجيا) وعلوم إنتاجيّة» technopole، تجمع بين البحث العلميّ والتكنولوجيّ والقطاعات الاقتصاديّة الإنتاجيّة. وتشارك الدولة في المجمع العلميّ هذا من خلال وزارة الثقافة والتعليم العالي. إضافة إلى مجالس الأنماء والإعمار والجامعات الرئيسيّة والشركات الخاصّة الخدماتيّة والصناعيّة الوطنيّة والأجنبيّة. وإنّ استقطاب شركات أجنبيّة أو متعدّدة الجنسيّة أساسيّ في هذا المضمار، لما يمكن أن تنقله إلينا من تقانة ونهج علميّ وإداريّ محترف، وما يمكنها توفيره من أسواق جديدة. فصناعاتنا، الخدماتيّة وسواها، على رغم ما بُذِل من جهد، ما زالت في شكل عامّ متواضعة جدًّا على الصعيد التقنيّ.

لذا، فمن أهداف المجمع العلميّ الرئيسيّة تجميع الطاقات المشتّتة والمواهب العلميّة من خلال مختبرات وشركات خاصّة، وخلق تفاعل عمليّ بين الجامعة والقطاع الإنتاجيّ.

- وفي المنظور نفسه نقترح، بمشاركة المؤسّسات الجامعيّة، إنشاء ثانويّات حكوميّة استثنائيّة للعلوم Sciences exactes (مثلًا، في ما يختصّ بلبنان، واحدة في بيروت وثانية في طرابلس وثالثة في صيدا). على أن يكون دخولها مشروطًا بالنجاح في امتحان خاصّ، وأن يتابع طلّابها، من دون إهمال العلوم الإنسانيّة، برامج مكثّفة وسريعة في الرياضيّات والعلوم، ويُشجّعون على المشاركة دومًا في مسابقات دوليّة. هذه النخبة ستكون مستقبلًا من أهمّ أركان البناء العلميّ والاقتصاديّ في البلاد.

- أخيرًا، نفترض إعادة بناء يد عاملة ماهرة ومحترفة، لذا يُنتظر من وزارة التعليم المهنيّ والفنّيّ أن تفتح المجالات أمام الراغبين في الوصول إلى سوق العمل، ليقوموا بدور منتج من دون هدر الوقت والموارد.

ثانيًا: الخدمات المعلوماتيّة والاتّصالات

لقد جرى تطوير العديد من البرامج المعلوماتيّة باللغة العربيّة والأجنبيّة، وأصبحت نشاطات البرمجة مشجّعة للمرأة خاصّة، لكنّها ما زالت مشتّتة وغير كافية. ففي نطاق «قرية التقانة» technopole يمكن توجيه هذه النشاطات، ودمج طاقات عربيّة وأجنبيّة، وتوظيف رؤوس أموال من القطاعين الخاصّ والعامّ لتلبية أسواق عربيّة واسعة.

أمّا دور المرأة في مجال الاتّصالات السلكيّة واللاسلكيّة فيتعيّن على المسؤولين الرسميّين إدخالُها في فرق هندسيّة بحيث تستطيع بكفايتها توفير الدعم العلميّ اللازم.

ثالثًا: عمل المرأة في فرق متخصّصة بتقانة الأحياء أو البيوتكنولوجيا من ضمن برنامج علميّ متطوّر.

بيولوجيا الجزيئات molecular biology والهندسة الجينيّة وتطبيقاتها في الطبّ والصيدلة والهندسة الزراعيّة، هي من المجالات التي يصنّفها الاقتصاديّون في الدول المتطوّرة «إستراتيجيّة». ولكنّها ليست حكرًا «على المتفوّقين» وهي تقع في نطاق «قرية التقانة» المشار إليها.

هنالك نواة يمكن تشكيلها اليوم حول بعض العناصر الشابّة انطلاقًا من بعض الجامعات، أمّا عدد المواطنين العرب في هذا الحقل في مختبرات الخارج وجامعاته - وهم من المتحمّسين للمشاركة - فلا يُستهان به. إنّ المطلوب هو وضع بنية (كالمجمع العلميّ مثلًا) لاستقطابهم، ومنح تسهيلات معيّنة لشركات أجنبيّة من أجل فتح مختبرات لها في البلدان العربيّة.

رابعًا: الخدمات المصرفيّة والماليّة: تؤلّف مجالًا مهمًّا لعمل المرأة بحيث تشارك في إنشاء بورصة أسْهُم عصريّة والعمل في سوق ماليّة متطوّرة.

إنّ إنشاء سوق ماليّة في بيروت مع ردهات متطوّرة للبورصة هو أيضًا

عنصر أساسيّ في تكوين المناخ الاستثماريّ الملائم، خصوصًا أنّ مثل هذه المحاولة لم تنجح في دول الخليج، ربّما بسبب الافتقار إلى الخبرة الماليّة الكافية. أمّا في لبنان فتتوافر خبرات ماليّة عالية قادرة على تحويل لبنان تدريجًا إلى مركز ماليّ مرتبط عضويًّا بالأسواق الماليّة الدوليّة ومؤهّل لاجتذاب الاستثمارات وتوجيهها. وغنيّ عن الذكر ما لهذه السوق وأدواتها من منافع في تمويل المشاريع المثمرة لآفاق بعيدة، والإفادة من الادّخار الوطنيّ وأموال الاغتراب والرساميل العائمة الدوليّة، كما تسمح للمصرف المركزيّ بالتدخّل بواسطة أدوات السوق وإسنادها بدل اللجوء إلى احتياطه من العملات الصعبة.

خامسًا: عمل المرأة في إطار المؤسّسات الإعلانيّة

إنّ المؤسّسات الإعلانيّة نموذج لمجال خدماتيّ لا يرتكز بالضرورة على أدوات التقانة الرفيعة، بل على خيال فنّيّ وتجاريّ مترابط. إنّها شركات تبتكر الإعلانات، وتقوم بدورٍ في تسويق السِّلَع والأفكار والأشخاص. وهي تتميّز في لبنان مثلًا بطاقم شابّ ومتعلّم، كما يخضع العاملون فيها لنظام إنتاج يتوافق وأساليب المؤسّسات الغربيّة في سوق تنافسيّة تفرض حدًّا أدنى من الأداء المحترف. ومن عوامل نجاح هذه المؤسّسات أنّ حدودها لا تتوقّف عمليًّا على السوق اللبنانيّة، بل تخترق أسواق سواها من البلدان بتفوّق.

سادسًا: العمل الهندسيّ والدراسات المدينيّة: تشكّل مجالًا مهمًّا لعمل نخبة من الشبّان والشابّات في مجال التصميم المعماريّ والمدنيّ، عادَ عددٌ منهم من الخارج بخبرات جديدة وشهادات من معاهد بارزة. هؤلاء المهندسون يبتكرون حلولًا للمعضلات الحاضرة، ويطوّرون نظرة مستقبليّة مختلفة إلى المسائل المعماريّة والتنظيم المدنيّ في بلدانهم.

سابعًا: مشاركة ممثّلات مختلف القطاعات في أعمال مجلس اقتصاديّ واجتماعيّ تكون المرأة من دعائمه الأساسيّة.

ثامنًا: عودة السيّدات ذوات الاختصاص والمؤهّلات العلميّة إلى سوق العمل، في حال اضطرارهنّ إلى ترك العمل أو عدم البدء به بسبب واجبات الأمومة، تتمّ العودة عن طريق التعاقد القابل للإلغاء أو التجديد.

تاسعًا: توسيع مجال انخراط المرأة في القوى المسلّحة، وذلك انطلاقًا من الحاجة إلى إيجاد فيالق نسائيّة مساندة لقوى البرّ والبحر.

ويظلّ الشرط الأساسيّ لتحقيق هذه المقترحات المستقبليّة، متعلّقًا بشكل وثيق بشرط آخر ذي طابع سياسيّ، يقضي بأن تصدّق البلدان العربيّة رسميًّا وبدون تحفّظ على قرار الجمعيّة العموميّة للأمم المتّحدة الذي ألغى العام ١٩٧٩ كلّ أشكال التميز ضدّ النساء.

الخاتمة

يتحرّك المجتمع من خلال العناصر التي تكوّنه والمنتظمة بشكل ثوابتَ شرعيّةٍ نسبيّة. وتُعتبَر الشرعيّة الفارقَ الذي يميّز الإنسانَ البربريّ من الآخر المتحضّر المدعوّ إلى وقفة مسؤولة، يسعى من خلالها إلى التوازن بين الحقوق والواجبات، بحيث تأتي الحقوق على قدر الواجبات والعكس بالعكس. وإذا كانت الحقوق خاصّةً بالرجل أو بالمرأة أو بكليهما معًا، فالواجبات أمامهما موزّعة على غير حقل وعلى غير صعيد ومدى، من علاقات متشعّبة تتعلّق بأهليهما، بربّهما، بوطنهما، بالآخرين، وبالطبيعة حولهما. وإنّنا نذكّر مع سيبيل، عالم اجتماع في بداية هذا القرن: «بأهمّيّة الصراع وأيضًا المنافسة (بين الرجل والمرأة) على أنّهما وحدتان تكوّنان المجتمع وتبرزان عاملَين من عوامل التغيير الاجتماعيّ».